الصعد البرنامجية والفنية .. وطالما ان كل اتجاه ومدرسة مجبران على تقديم أفضل ما لديهما لاقناع واكتساب الجماهير، فالديمقراطية نهج حياة في البيت والمدرسة والعلاقات العامة وفي كل الميادين.. والان دعوني ايها الزملاء أقوم بتوسيع وتعليل أهمية الديمقراطية لشعبنا الفلسطيني..

لا يعد اكتشافا القول ان مجتمعنا يشهد تحولات اقتصادية رأسمالية سواء في ميدان الصناعة أو الزراعة أو قطاع الخدمات والملكيات العقارية، فثمة أرباب عمل يملكون وسائل انتاج وشغيلة يكدحون لديهم بما يفضي اليه ذلك من مصالح طبقية متناقضة، اضافة الى قيادة جناح لمنظمة التحرير هو ذاته سوف يقود سلطة الحكم الذاتي، وقوى اخرى كانت معارضة سوف تعارض في المرحلة الجديدة ايضا، اي لقد كانت على الدوام تناقضات سياسية.. ولو اردت الذهاب أبعد من ذلك لقلت ان ثمة دزينة منظمات أو أكثر تشكل الخريطة السياسية الفلسطينية، كما ثمة تباينات واتجاهات في حقل التعليم والثقافة والفن والتنمية الاقتصادية.. الخ، وكل هذه الانقسامات والتباينات هي انعكاس لتباين الواقع الاقتصادي والاجتماعي لشعبنا.. فشعبنا ليس طبقة واحدة بل طبقات وشرائح، وهو ليس قوة اجتماعية واحدة بل قوى اجتماعية ولا يعيش في أوساطه ايديولوجية واحدة بل أيديولوجيات، وليس سياسة واحدة بل سياسات، وهو لا يجمع على رؤية واحدة حول اي موضوع بل انه حافل بالرؤى... فالتنوع والتعددية قانون عام كان وسوف يبقى في بلادنا وبلدان العالم قاطبة.

ومن الطبيعي ان لا تتحقق الديمقراطية كاملة الا في دولة مستقلة ذات سيادة غير ان مجتمعنا يمكن ان يكون ديمقراطيا في كافة الجوانب فيما عدا الجوانب التي لا يتيحها الاحتلال، بل علينا ان نعمل لاجراء أكبر قدر من الديمقراطية.

ودعونا نتصور ماذا سيكون حال شعبنا فيما لو حاولت قوة سياسية واحدة تحظير نشاط والغاء وجود بقية القوى؟ هذا يقود الى قهر وضرب هذه القوى الامر الذي يدفعها للسرية وتشديد النضال لانتزاع حقها في العمل والتنظيم وتحظير نشاطها يعني تفرد قوة واحدة في قيادة المجتمع ومؤسساته فيما تهدر طاقات القوى الاخرى علما ان لديها دوافع امنية وتنموية للمجتمع.

وماذا سيكون حال شعبنا فيما لو انتهى الجدل بين البرامج المختلفة على كل الصعد سياسية أو اقتصادية أو ثقافية..الخ؟ الجواب هو جمود البرامج السائدة